المدن ٠٥-١٢-٢٠٢٢

اللامركزية في مقاربة وطنية: مدخل إلى العدالة والتنمية

منصور بطيش

تَضجُّ الأوساط السياسيّة والفكريّة بمُقاربات وطُروحات حَول النِظام الأمثَل للخُروج من أزماتنا المُعقَّدة والمُتناسِلة على الصُعد السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والماليّة. ويعتبر كثيرون أنَّ مُشكلات البَلد باتَتْ تهدِّد كِيانه ومستَقبَله، فتخرُج أصوات تبحَث عن حُلول، بعضُها متطرِّف وجَذري في خياراته كالفيدراليّة وحتّى "الطَلاق"، وهي طروحات لا تولِّد إلّا مزيداً من الشرذمة والمآسي، وبعضها الآخر يحاوِل التمسُّك بصيغة تترَنَّح وقد تهاوَت، مفترِضاً استِئثاره بحجمٍ أكبرَ مِن السُلطة. فهلْ من إمكانيّة بعد لاجتِراح حلُول تنطلِق من الدُستور واتِّفاق الطائِف وتسير بالبَلد إلى أفُق من الاستِقرار والعَدالة؟.

حانَ الوَقت، وَسط كُلّ أزماتِنا، وبسبَبها، أن نعمَل على تَطوير النِظامِ القائِم، أو لِنَقُل النَموذَج المُتَّبَع، باجتِراح حُلولٍ مُستَدامَة تُطَمئِنُ الجَميع، فَيستَطيعُ كُلُّ إنسانٍ أنْ يَنموَ ويُجاري الحَداثة ويَعيشَ خُصوصِيَّتَهُ وهُوِيَّتَهُ كَما يَراها مُناسِبة.

تفرض علينا الواقِعيَّة السِياسيَّة المَحَلِّيَّة والدَوليَّة، فَضلاً عَن الجُغرافيا والتاريخ "إنْ أرَدنا أنْ نُطاع أنْ نَطلُبَ المُستَطاع ".

وقَد تَقَصَّدتُ هَذا الاستِشهاد بالإمام عَليّ لأنطَلِقَ مِنه، لَيسَ فَقَط مِنْ بابِ المُوافَقة على مَضمونه، إنَّما لأُشيرَ إلى تَداخُلٍ كَبير بَينَنا كلُبنانيّين، في اللُغة وبَعض الثَقافة، ويجمَعُنا، اضافةً إلى المُواطَنَة، الكَثيرُ مِنَ المُشتَرَكات.

إنْ أرَدنا التَركِيزَ على هَذه المُشتَرَكات، لوَجَدنا العَديدَ منها. وإنْ أرَدنا أنْ نُفَتِّشَ عَمَّا يُفَرِّقُنا، لوَجَدنا أعداداً قَد تكونُ مُماثِلة. لَكِنْ يَجِب أنْ لا نَنسى أبداً أنَّنا أبناءُ حَضارةٍ واحِدة في هَذه البُقعة الصَغيرة مِن العالَم، في هَذا اللُبنان. فالحَضارةُ هي نِتاجُ تَفاعُلِ مَجموعاتٍ بَشَرِيَّة مَع ثابِتَة الجُغرافيا أي الأرض التي يَعيشون عَليها، بِغَضِّ النَظَر عن الدين. ويَبقى الانتِماءُ، هوَ لِهَذِه الحَضارة، قَبلَ أيِّ انتِماءٍ آخَر. كَما أنَّ غِنانا الثَقافي هُوَ نتيجةُ تُراثِنا اللبناني والمَشرِقي والتَزاوج في ذواتِنا بَينَ الثَقافَتَين الغَربيَّة والمَشرِقيَّة بأبعادِهما الروحِيَّة والفِكرِيَّة والعِلمِيَّة.

وأتساءَلُ: حِينَ قالَ البابا القِدِّيس يوحَنَّا بولُس الثاني عَن لبنان " أنَّه رِسالة "، تُراه ما كانَ يَعلَم أنَّ مُعظَمَ دوَلِ العالَم فيها طوائِفٌ وأديانٌ وحَتَّى أعراقٌ وجِنسِيَّاتٌ مُختَلِفة ومُتَنَوِّعة؟

أنا مُتأكِّدٌ أنَّه كانَ يَعلَم. لَكِنَّ سِرَّ لبنان يَكمُن في عَيشه المُشتَرك، التاريخي، الفَريد والمُمَيَّز، في حين تَعَرَّفَتْ شُعوب الغَربُ على الإسلام مؤَخَّراً، وَتَعايشَ أبناءُ بُلدان الخَليج مَع الوافِدين إلَيهم مِنَ المَسيحيّين، من دون تلك "الخلطة" البنيوية المتجذرة. وتَبقى هذه "الخَلطَةُ اللبنانيَّة"، ذاكَ العَيشَ المُشتَرَكَ الذي عَرَفَتهُ البَلداتُ والقُرى، واختَبَرَتهُ عَبرَ السِنين، مَصدَرَ غِنىً عَميق ورُقيٍّ إنساني.

أعرِفُ أنَّ مِثلَ هَذا الكَلام قَد يَبدو للبَعضِ مَمجوجاً، لأنَّنا عِشنا فَتَراتٍ مِنَ الاقتِتالِ الدَموي وفَتَراتٍ أُخرى مِنَ "الحُروب الباردة" إذا جازَ التَعبير، تُوازي تِلكَ التي عِشناها في سَلامٍ وازدِهارٍ وبَحبوحَة. وقَد جعَلْنا مِنَ الطائِفيَّة شَمَّاعةً نُعَلِّقُ عَلَيها كُلَّ أخطائِنا وخَطايانا. لَكِنَّني مُقتَنِعٌ أنَّ أيَّ نِظامِ حُكمٍ سَنَعتَمِدُه سَيكونُ وَلّاداً للأزَمات والحُروب إذا لَمْ نُغَيِّر في فِكرِنا وتَوَجُّهاتِنا وسُلوكِيَّاتِنا ومَفاهيمِنا السِياسيَّة والاقتِصاديَّة والماليَّة والاجتِماعيَّة وحتّى الثَقافيَّة، ولَمْ نُحَدِّد مُنطَلَقاتِنا وأهدافَنا.

وفي المُناسَبة، أوَ لَيسَتْ أقسى الحُروبِ هيَ تِلكَ التي خاضَها المَسيحِيّون في وَجهِ بَعضِهم بَعضاً؟ والمُسلِمون كَذلك؟

لِذا، علينا أن نبحث عَن حُلولٍ تَسمَح لنا جَميعاً بأنْ نَحيا بسَلام وننشَغِلَ بتَطوير ذواتِنا وفِكرِنا وأنْ نعيشَ في بلَدنا عِيشَةً حُرَّة كَريمَة، وبِأنْ نكونَ أصحابَ قرارٍ في حاضِرِنا وفي تَحديدِ مُستَقبَلِنا، فنُعيدُ بِذَلك مُعظَمَ مَنْ هاجَروا مِنْ إخوتِنا وأبنائِنا إلى وطنِهِم كَي لا يَتَحَوَّل لبنان أرضَ حَنينٍ وتَقاعُدٍ للعَجَزة مِنْ بَينِنا.

ما العَمَل؟

لا شَكَّ أنَّ القَلَقَ الذي نعيشُه في هَذا السِياق وهَذِه الاسئِلة المَصيريّة، لا نَجِدُ لها الوَقعَ نَفسَه عِندَ كل اللبنانيين الذين يَبدو وكأنَّ بَعضَ قياداتِهم تُفَضِّل الإبقاء، مَع تَعديلاتٍ شَكلِيَّة، على مَركَزِيَّة الدَولة التي يُعاني مِنْ جَرّائِها المُواطِنون الأمَرَّين، مِنْ إنماءٍ مَبتور غَيرِ مُتَوازِن وزبائِنِيَّة وفَسادٍ وعَدَم كَفاءَة ونِظامٍ إداريٍّ مُهتَرِئ. وأيُّ نَموذَجِ حُكمٍ وأيُّ مَشروعٍ لِتَقسيماتٍ إداريّة وماليّة، يحتاجُ إلى تَوافُقٍ وطَني واسِع، كَي لا أقول إلى شِبهِ إجماع. وهَذا غَيرُ مُتَوافِر، ولَيسَ مِنْ مؤَشِّرٍ أنَّه سَيَكون قَريباً.

فَلِماذا لا نَرتَكِز إلى ما تَمَّ الإجماعُ عَلَيه، مُنذُ بِضعِ سَنَوات، في لَجنَة مُتَخَصِّصة رَسميّة، ونَنطَلِق، مِنْ هُناك، نَحوَ مَزيدٍ مِنَ اللامَركَزِيّة والعَصرَنة؟ أقصِدُ بذَلك التَمَسُّك بمَشروعِ اللامَركَزِيّة الإداريّة والماليّة. وإنَّني أضَعُ سَطرَين تَحتَ كَلِمة الماليّة، فهيَ المُفتاح لِكُلِّ نُمُوٍّ وهيَ البابُ لمُمارَسة المَسؤوليَّة العَمَلِيَّة في الشَأن العام، مَناطِقِيّاً، طالَما أنَّ المالَ هوَ عَصَبُ الاقتِصاد والإنتاج.

وبَينَ أيدينا اليَوم مَشروعُ قانونٍ مُتَكامِل شَارَكَ في إعدادِه بشكلٍ أساسي الوَزير زياد بارود، على رأسِ لَجنة كَلَّفَها مَجلِس الوزَراء بتاريخ ٧ تشرين

الثاني٢٠١٢، بِرِضى كُلِّ الأطراف وقُبولِهم. فَلِماذا لا نَعتَمِدُه ونُطَوِّرُ ما قَد نَجِد في المُمارَسة وُجوبَ تَطويره؟ وهَذا لا يَستَفِزُّ أحَداً لا في الداخِل ولا في الخارِج.

لِهَذه اللامَركَزِيَّة الإداريَّة والماليَّة المُقتَرَحة، الذي يَقبَع مَشروعُها مُنذ سَنَوات في أدراجِ لِجان مَجلِس النُوَّاب، إيجابيّات وحَسَنات كَثيرة، أبرَزُها على سَبيل المِثال لا الحَصر:

١. يُفتَرَضُ، بِرأيي، أنْ تُؤَمِّن اللامَركَزِيَّة لِلمَناطِق، ٢٠٪ إلى ٢٢٪ مِنْ مُجمَل إيرادات الدَولَة، في حِين لَمْ تَصِلْ عائِداتُ وإيراداتُ البَلَديَّات يَوماً إلى نِسبَة ٦٪ مِن مُجمَل إيرادات الدَولَة اللبنانيَّة المَركَزِيّة. وأتَوَقَّف هُنا عِندَ نُقطةٍ مُهِمَّة لأُشير إلى أنَّ مُجمَل إيرادات الدَولَة اللبنانيَّة شَكَّلَت في خِلال الأعوام ٢٠١٧ وَ ٢٠١٨ وَ ٢٠١٩، نَحو ٢٠٪ فَقَط مِنْ إجمالي الناتِج المَحَلِّي، أي أنَّ إيرادات البَلَديَّات في لبنان لا تَتَعَدَّى ١،٢٪ مِنْ هَذا الناتِج.

أمّا في الدوَل الغَربيَّة، فَإنَ إيرادات الدَولَة تَتَراوح ما بَين٤٠٪ وَ ٤٥٪ مِن إجمالي الناتِج المَحَلِّي.

وصار مُلِحّاً تَعديلُ النِظام الضَرائِبي في لبنان ليُصبِح أكثَرَ كفاءَةً وعَدالَة بِما يُؤَمِّن زيادة إيرادات الدَولَة، تَدريجيّاً، لتُقارِب نِسبَة ٣٠٪ مِنْ إجمالي الناتِج المَحَلِّي. ويَجِب رَفع حِصَّة المَناطِق، في إطار اللامَركَزِيَّة، إلى ما بَين ٢٠٪ وَ ٢٢٪ مِنْ مُجمَل الإيرادات، ما يمَثِّل ٦٪ إلى ٦،٦٪ مِنْ الناتِج المَحَلِّي، بِزيادة ٥٠٠٪ إلى ٥٥٠٪ عَن حِصَّتِها في النَموذَج الحالي.

٢- إنَّ مَشروع قانون "لَجنة بارود"، يُقَسِّم مُحافَظة عكَّار إلى ثَلاث دَوائِر (حَلبا، بِينين، القبَيَّات)، ومُحافَظة بعلبَك – الهِرمِل إلى خَمس دَوائِر (بعلبَك، شمسطار، اللَّبوة، الهِرمِل، دَير الأحمَر)، ويَفصُل قَضاءَي حاصبَيّا ومَرجِعيون عَن بَعضِهما، ليُصبِح ٣١ عَدَد الدَوائِر الاجمالي. أمَّا بَيروت، فَتُقَسَّم إلى ١٢ دائِرة انتِخابيَّة (٥+٧)، مع المُحافَظَة على وِحدَة العاصِمة كَحال باريس مَثَلاً. إنَّ هَذا التَوَسُّع في التَقسِيمات في بَيروت وفي مَناطِق شَماليَّة وبِقاعيَّة وجَنوبيَّة، يُخَفِّف مِنَ الاستِئثار والطُغيان الفِئَوي، ويُشَجِّع مَنْ يَعتَبِرون أنفُسَهُم أقَلِّيَّة هُناك، على الانخِراط بِفعاليَّة في العَمَل التَنمَوي المَناطِقي.

٣- يُفتَرَض بِاللامَركَزِيَّة الإداريَّة والماليَّة المُوَسَّعة أنْ تؤَمِّنَ بَوتَقة أفضَل لجَلبِ الاستِثمارات في المَناطِق في قِطاعات إنتاجيَّة، مِنْ صِناعاتٍ خَفيفة ومشاغِلَ حِرَفيَّة إلى قِطاعاتٍ زِراعيَّة وسِياحيَّة ذاتِ قيمة مُضافة عالِية. وبالتالي، فإنَّها تُحَفِّزُ إنشاءَ مؤَسَّساتٍ صَغيرة ومتوَسِّطة الحَجم التي هيَ رَكيزةُ الاقتِصادِ الحَقيقي ونُمُوِّه المُستَدام الذي لَمْ يَشهَدْهُ لبنان يَوماً مُنذُ أواسِط سَبعينات القَرن الماضي، لا في خِلال الحُروب، بطبيعة الحال، ولا بَعدَها مُنذُ اوائِل التِسعينات.

٤- إضافَةً إلى تَحفيزِ نُمُوِّ الاقتِصاد المُنتِج، لا بُدَّ لِلامَركَزِيَّة الإداريَّة والماليَّة مِنْ أنْ تُساهِمَ أيضاً في الإنماءِ الاجتِماعي والتَنميَة التَربَويَّة التي هي شَرطٌ مُلازِمٌ للتَنميَة الاقتِصاديَّة، وأنْ تُعَزِّزَ روحَ العَمَلِ الجَماعي وفِكرَةَ المُجتَمَع المَدَني المُنفَتِح، على حِسابِ الأفكار شِبه المُنغَلِقة.

٥- تُسهِّلُ اللامَركَزِيَّة الإداريَّة والماليَّة المُوَسَّعة إنجازَ مَشاريع كَبيرة في المَناطِق، اجتِماعِيَّة ورِياضيَّة وثَقافيَّة وبيئيَّة، لها أبعادٌ تَنمَوِيَّة فِكراً واقتِصاداً ونُظُمَ حَياة، مِنها على سَبيل المِثال لا الحَصر:

- تَطويرُ الخَدَمات الصِحِّيَّة، الوِقائيَّة والعِلاجِيَّة، وتَوسيعُ إطارِها.
- إنشاءُ مَدارِسَ مِهَنِيَّة في المَناطِق، مَع مُراعاة خُصوصيَّة كُلِّ مِنطَقَة وحاجاتِ السُوق. ولا بُدَّ مِنَ التَذكير بالوَضع الكارِثي للتَعليم الرَسمي في لبنان على كافّة المُستَوَيات، الثانَوي والمِهَني والجامِعي، حَيثُ أنَّ أبرَزَ مُسَبِّباتِه تَتَجَلّى بِمَركَزِيَّة القَرار والإدارة والتَمويل، التي طَغى علَيها في خِلال العُقُود الثَلاثة الماضِية، طابَعُ المَحسوبِيَّات واللّا كَفاءَة والهَرهَرة وعَدَم مواكَبة مُتَطَلِّبات الحَداثة.
- تَشجيعُ إحداثِ التَعاونيّات التي مِنْ شأنِها تَفعيل الدَورَة الاقتِصادِيّة في المَناطِق.
- زيادةُ الخَدَماتِ البيئيّة كَحِمايَة مَجاري المِياه والأنهُر وشَواطِئ البَحر، والحِفاظُ على ثَرَواتِنا الطَبيعِيَّة.
- إنشاءُ الجَمعيّاتِ والنَوادي التي يُفتَرَض أنْ تُجَسِّد الوَعي الجَماعي وأنْ تكونَ فاعِلاً للدَفع قُدُماً باتِّجاه تَجاوب المُواطِنين مَع مشاريع الإدارة التَنمَوِيَّة في التَوعِية الاجتِماعيَّة والبيئيَّة.
- زيادةُ المِساحاتِ الخَضراء وإنشاءُ الحَدائِق العامَّة ومَراكِز التَسلِيَة والتَرفيه التي صارَت مِنْ ضَروريَّات الحَياة لِكُلِّ الأجيال.

إنَّ اعتِمادَ اللامَركَزِيَّة الإداريَّة والماليَّة المُوَسَّعة، يُعَزِّزُ مُشارَكة المُواطِنين في إدارة شؤونِهم، ويُساهِمُ، بَفِعلِ التَنافُس بَين المَناطِق، في تَحديث الإدارة اللامَركَزِيَّة وفي زيادة إنتاجيَّة العامِلين فيها، ويُخَفِّف مِنَ الصِراعِ على مَواقِع القَرار المَركَزِيَّة، ومِنَ النُزوحِ إلى المُدُن في الظُروف العاديّة والهِجرةِ إلى الخارِج في مَراحِل الأزَمات والتَوَتُّرات.

طَرح اللامَركَزِيَّة الإداريَّة والماليَّة المُوَسَّعة لَيسَ فَقَط رَدَّةُ فِعلٍ على واقِعٍ سياسيٍّ مأزوم، نُعاني مِنهُ في لبنان مُنذُ أكثَرَ مِنْ نِصفِ قَرن، بَلْ وكَما أوضَحنا، هوَ حاجة مُلِحَّة للتَنميَة الاجتِماعيَّة، وللنُموِّ الاقتِصادي الحَقيقي المُتَوازِن مَناطِقيّاً وقِطاعِيّاً؛ وما مِنْ تَنميَة مُستَدامةً في ظِلِّ اللاعَدالة والطُغيان – أيِّ طُغيان.

لِذَلِكَ، أقتَرِحُ أنْ يَتَرافَقَ إقرارُ قانون اللامَركَزِيّة الإداريَّة والماليَّة المُوَسَّعة مَع اعتِماد مَبدأ النِسبِيَّة في انتِخابات البَلَدِيَّات ومجالِس الأقضيَة، ومَع تَوسيع النِطاق البَلَدي ليَشمُل عِدَّة قُرى وبَلدات بِما يؤَمِّن عَدالة أفضَل في التَنمية واندماجاً أعمَق بَينَ المُوَاطِنين ويُخَفِّف مِنْ حِدَّة العَصَبِيّات المَحَلِّيَة.

يَسمح كُلّ ذلك أنْ يصِلَ اللبنانيّون إلى حقِّهم في عَيشٍ كَريمٍ حُرٍّ مُستَقِلٍّ ومُزدَهِرٍ، في دَولَةٍ عَصرِيَّة، عِمادُها العَدالَة والمُساواة أمام القانون.